السنة الثالثة والعشرون العدد87 ، شهر كانون الاول ، سنة 2025   تاريخ قبول النشر 2025/9/7

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1358

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742   EISSE : 2791-092X   Arcif : 0.375

The impact of corporate governance mechanisms and their social responsibilities on tax compliance within companies registered on the Iraq Stock Market

دراسة دور خصائص الحوكمة ومسؤوليات الشركات الاجتماعية في الأمتثال الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية العراقية

م .م مصطفى ساري هامل
Mustafa Sari Hamel
Mustafa89.a@uomisan.edu.iq
كلية التمريض/جامعة ميسان

مهدي بهلولي
Mahdi Bohlouli
Mahdibohlouli1996@gmail.com
جامعة شهيد تشمران اهوازاهوازايران

د.اسلام فاخر أ.م.
Dr.Eslam Fakher
e.fakher@scu.ac.ir
جامعة شهيد تشمران اهوازاهوازايران

Abstract

Research on institutional ownership, the implementation of tax compliance and social responsibility initiatives can help build public trust. By providing reliable evidence and statistics about the performance of companies in these fields, public trust in companies and institutional organizations will increase, and the relationship between organizations and society will improve. In the present research, the effect of corporate governance characteristics and their social responsibilities on tax compliance in companies admitted to the Iraq Stock Exchange was investigated. The socio-statistics of this research included 104 companies, and sampling was done systematically. This research adopts a descriptive approach with a post-event(ex-post) methodology of cause-and-effect type, and Variables were analyzed using the method of multiple linear regression. To conduct the research, information was collected from 2019 to 2023. EVIEWS and Excel programs were utilized to perform data analysis and evaluate the hypotheses. “The study assumes that there is a statistically significant relationship between governance characteristics (institutional ownership) and corporate social responsibility on the one hand, and the avoidance of tax evasion on the other hand.” The research findings show that there is a significant relationship between corporate governance characteristics (institutional ownership) and corporate social responsibilities, with non-avoidance of taxes. This result shows that corporate governance characteristics and corporate social responsibility can affect tax avoidance. “The study recommends strengthening governance mechanisms and activating social responsibility programs, considering them as effective tools to reduce the phenomenon of tax evasion and to improve the relationship between companies and society

Keywords: Corporate Social Responsibility; Ownership Structure; Tax compliance; Iraq Stock Exchange; Corporate governance; financial transparency; independent auditing.

المسلخص:

يمكن أن تساهم الأبحاث حول الملكية المؤسسية، الأمتثال الضريبي ، ومسؤولية الشركات الاجتماعية في تعزيز الثقة العامة. من خلال تقديم أدلة وإحصاءات موثوقة حول أداء الشركات في هذه المجالات، ستزداد ثقة الجمهور بالشركات والمؤسسات، وستتحسن العلاقة بين المنظمات والمجتمع. في هذه الدراسة، تم فحص تأثير خصائص الحوكمة في الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية على عدم التهرب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية العراقيه. شملت العينة الإحصائية للدراسة 104 شركة من أصل 112 شركة، وتم اختيارها باستخدام طريقة المعاينة المنهجية. اتبعت الدراسة منهجًا وصفيًا واستدلاليًا، مع استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل المتغيرات. تم جمع

البيانات للفترة من(2019-2023). استُخدمت برامج EVIEWS و EXCEL لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتفترض الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الحوكمة (الملكية المؤسسية) ومسؤولية الشركات الاجتماعية من جهة، والامتثال الضريبي من جهة أخرى. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الحوكمة (الملكية المؤسسية) ومسؤولية الشركات الاجتماعية من جهة، و الأمتثال الضريبي من جهة أخرى. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز آليات الحوكمة وتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أدوات فعّالة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين العلاقة بين الشركات والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية الشركات الاجتماعية، الملكية المؤسسية، الأمتثال الضريبي، بورصة العراق، الحوكمة المؤسسية، الشفافية المالية، المراجعة المستقلة.

المقدمة

1**-مشكلة البحث و أهميته:** تُعرَّف حوكمة الشركات بأنها مجموعة القوانين، الهياكل السياسات والإجراءات التي تُحدد لإدارة ومراقبة الشركة. في هذه الدراسة، يتم التركيز على تأثير خصائص حوكمة الشركات، وخاصة الملكية المؤسسية. تُقصد بالملكية المؤسسية ملكية وتأثير المؤسسات مثل المساهمين الرئيسيين، المستثمرين من المؤسسات المالية، صناديق الاستثمار، وغيرها من الكيانات على الشركات. هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على العلاقة بين الملكية المؤسسية ومسؤولية الشركات الاجتماعية.نوع الملكية في الشركة يمكن أن يكون له تأثير كبير على مسؤوليتها الاجتماعية. ففي الشركات التي تملكها بشكل رئيسي مؤسسات استثمارية أو مؤسسات مالية، غالبًا ما تكون تحت ضغوط أكبر للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية. قد يعود ذلك إلى تأثير المتطلبات البيئية التي تفرضها هذه المؤسسات، بالإضافة إلى أهمية الحفاظ على سمعة الشركة وربحيتها بالنسبة لها. كما أن هيكل الأسهم وحقوق التصويت يمكن أن يلعب دورًا مؤثرًا. فعندما تتمتع المؤسسات المساهمة بدور كبير في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، يمكنها أن تمارس نفوذًا أكبر في توجيه قرارات المسؤولية الاجتماعية للشركة. في هذه الحالة، قد تُعتبر المسؤولية الاجتماعية أكثر أهمية وإلزامية للشركة (سلحي وآخرون، 2019، ص. 87).وجود آليات رقابية قوية في هيكل حوكمة الشركات، مثل مجالس الإدارة المستقلة، لجان التدقيق واستراتيجيات المشاركة في صنع القرار، يمكن أن يعزز من مكانة المسؤولية الاجتماعية في العملية الاستراتيجية للشركة. هذه الآليات تضمن أن تحظى المسؤولية الاجتماعية باهتمام أكبر على المستويات العليا في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الشركات إلى الحفاظ على علاقة جيدة مع المجتمع الذي تعمل فيه(تشين وآخرون، 2019، ص. 134). الضغوط الخارجية، مثل الرأي العام،العملاء، المنافسين، المنظمات غير الربحية، والمؤسسات الدولية، يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز مسؤولية الشركات الاجتماعية. هذه الضغوط قد تُعتبر عاملًا محفزًا لتحقيق الأهداف الاجتماعية والحفاظ على سمعة الشركة. بشكل عام، يتوقف تأثير الملكية المؤسسية على مسؤولية الشركات الاجتماعية على مجموعة متنوعة من العوامل، وتتشكل هذه العلاقة بشكل معقد(إيفانا وآخرون، 2019، ص. 59) ,الأمتثال الضريبي يشير إلى الالتزام الكامل بالقوانين وسداد الضرائب بشكل قانوني وتام. وجود خصائص حوكمة فعالة في الشركات المدرجة في البورصة يمكن أن يكون له تأثير كبير على سلوك الشركة فيما يتعلق بدفع الضرائب. إحدى خصائص الحوكمة المؤثرة هي شفافية المعلومات المالية والضريبية للشركة. الشركات التي تعتمد على المراجعة المستقلة وتتمتع بشفافية عالية في بياناتها الضريبية غالبًا ما تلتزم بدقة أكبر بسداد الضرائب بشكل كامل وقانوني. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المراجعة المستقلة في مراقبة الأداء المالي للشركة وضمان سداد الضرائب بشكل صحيح(أتشور وآخرون، 2021، ص 210).وجود الشفافية في المعلومات المالية والضريبية يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تقليل عدم اليقين الضريبي والحد من التهرب الضريبي. من خلال الكشف الصادق والدقيق عن البيانات المالية والضريبية، لا تُظهر الشركة التزامها بالقوانين واللوائح الضريبية فحسب، بل توفر أيضًا المعلومات اللازمة لتقييم صحيح وبناء ثقة أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، تساهم حوكمة الشركات الجيدة في تعزيز المراجعة المستقلة والشاملة، مما يساعد في التقييم الضريبي الصحيح وتقليل مخاطر عدم اليقين الضريبي(دارما وآخرون، 2016، ص. 73).تكتسب

الأبحاث المتعلقة بمتغيرات الملكية المؤسسية، الأمتثال الضريبي ، ومسؤولية الشركات الاجتماعية أهمية كبيرة. يمكن لهذه الدراسات أن توفر للمديرين الماليين فهمًا أعمق للعلاقة بين هذه المتغيرات. من خلال فحص العلاقات السببية، العوامل المؤثرة، والآليات الداعمة، تساهم هذه الأبحاث في تعميق إدراكنا لتأثير سداد الضرائب على المجتمع بدلًا من التهرب الضريبي.تتمثل مشكلة البحث في التساؤل إلى أي مدى تؤثر خصائص حوكمة الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية على الحد من عدم الامتثال الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة العراق؟يهدف هذا البحث إلى:

1.فحص العلاقة بين خصائص الحوكمة(الملكية المؤسسية) والتهرب الضريبي.

2.دراسة العلاقة بين خصائص الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

3.اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتهرب الضريبي.

تكمن أهمية البحث في ندرة الدراسات التي تناولت هذه المتغيرات الثلاثة بشكل متزامن في البيئة العراقية، فضلًا عن مساهمته في تقديم أدلة علمية يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الضريبية وتعزيز الممارسات المؤسسية الرشيدة.

يمتد الحيز المكاني للبحث ليشمل الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية العراقية، بينما يغطي الحيز الزماني الفترة(2019-2023)

أما هيكل البحث، فقد جاء على النحو التالي :المقدمة، الإطار النظري، الدراسات السابقة، المنهجية التحليل الإحصائي، النتائج والمناقشة، وأخيرًا الاستنتاجات والتوصيات.

في ظل الاهتمام المتزايد للحكومة بالإيرادات الضريبية، خاصة في السنوات الأخيرة، وغياب دراسات تتناول هذه المتغيرات الثلاثة بشكل متزامن ودقيق، يمكن لهذا البحث أن يقدم أدلة وبيانات تؤكد أو تنفي العلاقة بين الملكية المؤسسية، الأمتثال الضريبي ، ومسؤولية الشركات الاجتماعية .هذه الأدلة يمكن أن تُستخدم كأساس علمي لدعم صنع القرارات السياساتية والتشريعية.

الأدلة يمكن أن تُستخدم كأساس علمي لدعم صنع القرارات السياساتية والتشريعية.

2.**أسئلة البحث:** بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أولًا، دراسة العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات الاجتماعية من جهة، و الأمتثال الضريبي من جهة أخرى.

ثانيًا، فحص العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات الاجتماعية.

3. **فرضيات البحث:** بناءً على الإطار النظري، تُصاغ فرضيات البحث على النحو التالي:

1.توجد صلة ذات قيمة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات(الملكية المؤسسية) و عدم الأمتثال الضريبي.

2.توجد صلة ذات قيمة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات(الملكية المؤسسية) ومسؤولية الشركات الاجتماعية.

3.توجد صلة ذات قيمة إحصائية بين مسؤولية الشركات الاجتماعية و عدم الأمتثال الضريبي.

المحور الثاني :الأسس النظرية للبحث:

يستند الإطار النظري لهذا البحث إلى نظرية العقلانية الاقتصادية، التي تؤكد على أن القيم الاقتصادية يجب أن تتشكل بناءً على العقلانية والكفاءة الاقتصادية. وفقًا لهذه النظرية، قد تميل الشركات إلى التهرب الضريبي بهدف تحقيق أقصى. قدر من الربحية. تفترض هذه النظرية أن الشركات تسعى وراء المزايا الاقتصادية، وأن هدفها الرئيسي. هو تعظيم الأرباح.بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستناد إلى نظرية تعارض المصالح. تركز هذه النظرية على وجود مصالح متنوعة بين أصحاب المصلحة في هيكل ملكية الشركات، مثل المساهمين، المديرين، الموظفين وغيرهم. وبالتالي، قد يكون التهرب الضريبي نتيجة لتعارض المصالح بين هذه الأطراف. على سبيل المثال، قد يسعى المديرون إلى زيادة أرباح المساهمين وتحسين أداء الشركة من خلال التهرب الضريبي(دخلي وآخرون، 2022، ص. 55).كما يمكن تضمين نظرية أصحاب المصلحة في الإطار النظري لهذا البحث. تؤكد هذه النظرية على ضرورة أن تراعي الشركات مصالح واحتياجات أصحاب المصلحة في قراراتها وأنشطتها. بناءً على نظرية الملكية المؤسسية، التي تستند إلى مفهوم الملكية

المؤسسية، يمكن للشركات أن تلعب دورًا مهمًا في التأثير على النظم والمؤسسات الاجتماعية وتشكيلها. وبالتالي، تأخذ الشركات في الاعتبار مسؤوليتها الاجتماعية في قراراتها وأدائها، وتركز على الأهداف والقيم المؤسسية الاجتماعية.تعتقد هذه النظرية أن الشركات يجب أن تركز ليس فقط على الربحية، بل أيضًا على التنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وخلق فرص العمل، وتحقيق التوازن في القوة الاقتصادية(دخلي وآخرون، 2022ص60)

حوكمـة الشـركات [الملكيـة المؤسسـية] يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات ومراقبتها. الهدف من تطبيق حوكمة الشركات هو ضمان وجود إطار يوازن بشكل مناسب بين حرية الإدارة، المساءلة، ومصالح أصحاب المصلحة المختلفة(هاشمي وتشاوشي2024، ص 42).

المساهمون المؤسسيون هم مستثمرون كبار يمتلكون جزءًا من أسهم الشركة، ويمكنهم من خلال التواصل المباشر مع الإدارة الوصول إلى معلومات داخلية قيّمة حول مستقبل الشركة واستراتيجياتها التجارية. يعتمد مستوى استثمارهم على قدرة الإدارة وأداء الشركة(مرادي شهدادي وسلمان زاده، 2024، ص. 101).

تشير ملكية المساهمين المؤسسيين إلى الوضع الذي تُمتلك فيه أسهم شركة بشكل غير مباشر من قبل مؤسسة معينة، مثل صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، البنوك، صناديق الاستثمار الأجنبية وغيرها من المؤسسات المالية والاستثمارية. تقوم هذه المؤسسات بالاستثمار في أسهم شركات مختلفة، ولكنها عادةً لا تتدخل مباشرة في إدارة الشركات. بعبارة أخرى، كمساهمين مؤسسيين يضعون نسبة من استثماراتهم في أسهم شركات مختلفة ويستفيدون من التأثير الاقتصادي والمالي لهذه الشركات.قد تؤثر ملكية المساهمين المؤسسيين على سياسات الشركات وقراراتها وأدائها، حيث يلعبون دورًا مهمًا في جمع رأس المال، تحديد سياسات الشركة، والتأثير على أنشطتها المالية والإدارية. تشير ملكية المساهمين المؤسسيين إلى النسبة المئوية لأسهم الشركة التي تمتلكها مؤسسات مثل صناديق الاستثمار، شركات التأمين، البنوك، وغيرها.عدم الأمتثال الضريبي هو استخدام الوسائل القانونية والرسمية لتقليل الضرائب، بينما يشير عدم الأمتثال الضريبي غير القانوني إلى استخدام أساليب مخالفة للقانون لتحقيق نفس الهدف. حظي موضوع التهرب الضريبي باهتمام كبير في الأبحاث والدراسات المختلفة نظرًا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية وتأثيره العميق على النظام الضريبي وإيرادات الدولة. من خلال الأبحاث والتحليلات، تم تحديد العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي واقتراح حلول للحد منه (أتود وآخرون،2020 ، ص. 76).يعتبر عدم الأمتثال الضريبي و عدم الأمتثال الضــريبي غير القانوني وجهين لعملة واحدة، أحدهما قانوني والآخر غير قانوني. عدم الأمتثال الضريبي يعني استغلال الفرص التي يوفرها القانون لتقليل الضــرائب بينما عدم الأمتثال الضريبي غير القانوني يعني التحايل على القانون واستخدام أساليب غير قانونية لتقليل أو عدم دفع الضرائب. على الرغم من أن كليهما قد يؤدي إلى تقليل الضرائب المدفوعة، إلا أن التهرب الضريبي يحظى باهتمام أكبر بسبب قانونيته وعدم وجود قيود قانونية في العديد من الحالات(خدمي بور وآخرون، 2021، ص. 119).يشير عدم الأمتثال الضريبي إلى محاولات تقليل المدفوعات الضريبية عبر وسائل قانونية، مثل استغلال الثغرات في القوانين الضريبية. أما التهرب الضريبي غير القانوني فيشير إلى الإجراءات غير القانونية لتجنب دفع الضرائب، مثل التلاعب بالدخل أو تقديم معلومات خاطئة للسلطات(كرشلر وآخرون2023 ، ص. 31).تساعد هذه المعلومات والممارسات الضريبية الشركات في تحسين دقة وكفاءة تقييمها وإدارتها الضريبية، مما يمكنها من الاستفادة المثلى من المزايا الضريبية المتاحة.تسعى الشركات دائمًا إلى تحسين وضعها الضريبي لضمان الامتثال للقوانين الضريبية مع تجنب دفع ضرائب إضافية. بمعنى آخر، تهدف الشركات إلى تقليل الضرائب المدفوعة، وقد تسعى إلى دفع أقل قدر ممكن من الضرائب. لذلك، قد تلجأ الشركات إلى استشارة خبراء الضرائب لتحديد الاستراتيجيات والحلول المثلى لإدارة شؤونها الضريبية والاستفادة من الفرص والتسهيلات المتاحة. يمكن لخبراء الضرائب، بفضل تخصصهم وخبرتهم، توجيه الشركات نحو تحسين وضعها الضريبي ومساعدتها في إدارة ضرائبها بشكل أكثر كفاءة.

المسؤولية الاجتماعية: في السنوات الأخيرة، حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات باهتمام متزايد، نظرًا للتفاعل الوثيق بين الشركات والمجتمع. يلعب المجتمع دورًا أساسيًا في استمرارية الأنشطة التجارية من خلال توفير الظروف اللازمة لبقاء الشركات ومنحها الشرعية. لذلك، مع نمو الشركات وتوسعها وزيادة تأثيرها على المجتمع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أصبحت ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتقييمها جزءًا لا يتجزأ من أداء الوحدات التجارية(خُرم آبادي وآخرون، 2023 ص. 141).أداء

المسؤولية الاجتماعية للشركات يشير إلى الأنشطة التي تقوم بها شركة مسؤولة تجاه المجتمع في منطقة عملها. يُعرَّف هذا المصطلح من خلال الكلمات الثلاث التي يتضمنها: "شركة"، "مجتمع"، و"مسؤولية."وصف سميث(2003) أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنه عملية تهدف إلى خلق الثروة، وتعزيز الميزة التنافسية للشركة، وتحقيق أقصى قيمة من الثروة المُنتَجة للمجتمع.عـرَّف أندريه وتافيس(1998) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها سياسة وتقنية تهدف إلى تحقيق الربح للمجتمع ككل. يؤكد هذا التعريف على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن تتجاوز الالتزامات القانونية، وأن تركز الشركة في أنشطتها على تحقيق الفائدة للمجتمع يعتبر أنجيلو ديس وإبراهيم 1993) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تشمل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمة بهدف تلبية احتياجات المجتمع. يشدد هذا التعريف على ضرورة أن تستجيب الشركة للاحتياجات الاجتماعية وتساهم في مساعدة المجتمع. في العقود الماضية، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وكيفية تطبيقها في ظل المنافسة في المجتمع.

العلاقة بين حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، و عدم الأمتثال الضريبي

أظهر قادر زاده وآخرون(2022)في دراسة بعنوان "التهرب الضريبي: المسؤولية الاجتماعية والدور المعدِّل للملكية العائلية" أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي في الشركات محل الدراسة. ومع أن الملكية العائلية والمسؤولية الاجتماعية تشتركان في بعض الجوانب إلا أن تفاعلهما لا يؤثر على تعزيز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و عدم الامتثال الضريبي.توصل حساس يگانه وآخرون(2020)في دراسة بعنوان "نموذج لتأثير أبعاد مختارة من المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم الامتثال الضريبي والفرار الضريبي" إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير ذو دلالة إحصائية على التهرب الضريبي والفرار الضريبي.خلص رحيمي وآخرون(2020)في بحث بعنوان "دراسة تأثير التهرب من دفع الضرائب على كفاءة الاستثمار" إلى أن زيادة التهرب من دفع الضرائب تقلل من كفاءة الاستثمار في الشركات.أجرى أتشور آخرون(2022)دراسة بعنوان "دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التهرب الضريبي مع مراعاة فرص الاستثمار". شملت الدراسة 540 شركة في فنلندا خلال الفترة من 2010 إلى 2019. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وفرص الاستثمار من جهة، والتهرب الضريبي للشركات من جهة أخرى.

قام سونارتو وآخرون(2021)بدراسة بعنوان "العلاقة بين عدم الامتثال الضريبي وكفاءة الاستثمار". هدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة الاستثمار و عدم الامتثال الضريبي في الشركات خلال الفترة من 1993 إلى 2016. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين أنشطة التهرب الضريبي وكفاءة الاستثمار.أجرى سلحي،آخرون(2019)دراسة بعنوان "تأثير عدم الامتثال الضريبي على مخاطر إفلاس الشركات". شملت الدراسة شركات خلال الفترة من 2000 إلى 2018، وتم تقسيمها على مجموعتين: شركات ذات عدم الامتثال الضريبي منخفض وأخرى ذات عدم الامتثال الضريبي مرتفع. أظهرت النتائج أن الشركات التي تمارس عدم الامتثال الضريبي تواجه مخاطر إفلاس أعلى.

فرضيات البحث: بناءً على الإطار النظري، تُصاغ فرضيات البحث على النحو التالي:

1.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات(الملكية المؤسسية) و عدم الامتثال الضريبي.

2.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات(الملكية المؤسسية) ومسؤولية الشركات الاجتماعية.

3.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية الشركات الاجتماعية وعدم الامتثال الضريبي.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي و اختبار الفروض

1**ـمنهجية البحث:** تعتمد هذه الدراسة على منهجية الارتباط(Correlation) لدراسة العلاقات بين المتغيرات، مما يصنفها ضمن فئة الأبحاث الوصفية. بُنيت الدراسة على الاستدلال الاستقرائي، حيث

تم استخدام المصادر المكتبية، المقالات، والإنترنت لإنشاء الإطار النظري والخلفية البحثية. بالإضافة إلى ذلك، شكّل جمع البيانات الأولية لاختبار الفرضيات أساس هذا الاستدلال.

نظرًا لطبيعة البيانات وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة، اعتمدت الدراسة على منهجية بيانات اللوحة(Panel Data) لتحقيق فهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات. وسيتم استخدام النماذج الرياضية التالية لاختبار الفرضيات:

نموذج اختبار الفرضية الأولى:

$$\mathrm{ETR}_{\mathrm{it}} = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{INST}_{\mathrm{it}} + \beta_2 \mathrm{SIZE}_{\mathrm{it}} + \beta_3 \mathrm{LEV}_{\mathrm{it}} + \beta_4 \mathrm{RoA}_{\mathrm{it}} + \varepsilon_{\mathrm{it}}$$

نموذج اختبار الفرضية الثانية:

$$CSR_{it} = \beta_0 + \beta_1 INST_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 RoA_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج اختبار الفرضية الثالثة:

$$ETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 INST_{it} + \beta_2 CSR_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 RoA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل ETR التهرب الضريبي.

تم استخدام معدل الضريبة الفعلي (ETR) في هذه الدراسة، ويُحسب على النحو التالي:

$$ETR = \frac{Total\ Tax\ Expence_{it}}{Pre\ Tax\ Income_{it}}$$

"حيث تُشير (Total Tax Expenseit) في المعادلة أعلاه إلى إجمالي نفقات الضريبة التي تتحمّلها الشركة (i) في السنة(t) ، في حين يُعبّر (Pre-Tax Incomeit) عن صافي الربح قبل الضريبة للشركة i) في السنة(t)."

المسؤولية الاجتماعية للشركات:(CSR) لقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات، سيتم استخدام مجموع معايير البيئة(Environment) ، التنوع(Diversity) ، والمجتمع(Community).

المجتمع:(**Community**) في الشركات التي لديها برامج لدعم التعليم لأعضاء الصناعة أو المجتمع أو المهنة تكون قيمة هذا المعيار 1، وفي غير ذلك تكون.

التنوع:(Diversity) يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة لقياس هذا المعيار.

البيئة:(**Environment**) تم استخدام مقياسين لقياس هذا المعيار:

أ . نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.

ب . في الشركات الحاصلة على شهادة ISO 2014 ، تكون قيمة هذا المعيار 1، وفي غير ذلك تكون.

الملكية المؤسسية (INST) : تمثل الملكية المؤسسية نسبة الأسهم المملوكة من قبل الأشخاص الاعتباريين، مثل الشركات الأم، شركات التأمين، البنوك، صناديق التقاعد، شركات رأس المال الاستثماري، شركات الاستثمار، وصناديق الاستثمار المسجلة في منظمة البورصة والأوراق المالية.

المتغيرات الضابطة:

حجم الشركة (SIZE): في هذه الدراسة، تم حساب حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة. تركز الدراسة الحالية على أصول الشركات في نهاية الفترة.

الرافعة المالية (LEV): تُحسب نسبة الدين إلى الأصول كأحد المتغيرات الضابطة على النحو التالي: يتم استخراج إجمالي الديون وإجمالي الأصول من القوائم المالية المدققة سنويًا، ثم تُحسب باستخدام الصيغة التالية:

$$\mathbf{LEV} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

في هذه الدراسة، يتم أخذ أصول وديون نهاية كل فترة لكل شركة بعين الاعتبار.

عائد الأصول (ROA): يحسب كنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول :

$$\mathbf{ROA} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2ـ**نتائج البحث**

الإحصاءات الوصفية: شملت العينة الإحصائية للبحث 105شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية بطهران خلال الفترة من 2019 إلى 2023. تم اختيار الشركات بناءً على المعايير التالية:

1.أن يكون تاريخ إدراجها في البورصة حتى نهاية عام 2018.
2.أن تكون سنتها المالية تنتهي في 31ديسمبر(لضمان المقارنة الموثوقة).
3.ألا تكون من المجموعات الخاصة مثل البنوك، شركات الاستثمار، الوسطاء الماليين، أو شركات التأجير التمويلي.

تم استخدام برنامج النخيل و المنظومه العراقيه و تاسى لاستخراج الجداول رقم 2، 3، و4. تُظهر الإحصاءات الوصفية والمؤشرات الإحصائية في الجدول 1 النتائج التالية :

-متوسط التهرب الضريبي(ETR) :0.1.
-متوسط الملكية المؤسسية(INST) : 0.25
-متوسط المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) : 0.73 (متوسط ثلاثة مؤشرات للمسؤولية الاجتماعية).
-متوسط حجم الشركة (SIZE) :6.11 (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول).
-متوسط الرافعة المالية (LEV) :0.61 (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول)

جدول1: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

الشرح	التهرب الضريبي ETR	الملكية المؤسسية INST	المسؤولية الاجتماعية CSR	حجم الشركة SIZE	الرافعة المالية LEV	عائد الأصول ROA
المتوسط	10 .0	25 .0	73 .0	11 .6	61 .0	10 .0
الوسيط	10 .0	12 .0	78 .0	05 .6	59 .0	09 .0
الحد الأقصى	86 .0	87 .0	86 .0	32 .8	77 .2	62 .0
الحد الأدنى	00 .0	00 .0	47 .0	79 .4	07 .0	79 .0-
الانحراف المعياري	09 .0	26 .0	09 .0	55 .0	25 .0	15 .0
الانحراف	99 .0	00 .1	01 .1-	14 .1	22 .2	42 .0-
الالتواء	89 .8	59 .2	77 .3	88 .5	36 .17	58 .7
عدد الملاحظات	590	590	590	590	590	590

المصدر:من عمل الباحث باعتماد البرنامج الاحصائي

اختبار فرضيات البحث(الإحصاء الاستدلالي)

الفرضية الأولى: يوضح الجدول رقم 2 نتائج اختبار الفرضية الأولى بناءً على نموذج البحث:

جدول 2: اختبار الفرضية الأولى للبحث

$$ETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 INST_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 RoA_{it} + \varepsilon_{it}$$

المتغيّر التابع: التهرب الضريبي

المتغيّر		المُعامِل	الانحراف المعياري	إحصائية-T	p-value.
C	المعامل الثابت	0.17	0.07	2.56	0.01
INST	الملكية المؤسسية	0.05	0.03	2.85	0.02
SIZE	حجم الشركة	0.01-	0.01	2.24-	0.01
LEV	الرافعة المالية	0.01	0.02	2.59	0.00
ROA	عائد الأصول	0.18	0.03	6.78	0.00

إحصاءات النموذج

R-squared	Adj. R-squared	إحصاء دوربين-واتسون (Durbin-Watson Statistic)	F	p-value.
0/19	0/18	1.75	15.28	0.000

المصدر:من عمل الباحث باعتماد البرنامج الاحصائي

أظهرت نتائج نموذج البحث أن النموذج ذو دلالة إحصائية بمستوى ثقة 95%. تم الحصول على قيمة *F*تساوي 15.28، وقيمة *p*-value ذات دلالة إحصائية تساوي 0.000.بالإضافة إلى ذلك بلغت قيمة إحصاء دوربين-واتسون 1.75، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات (الأخطاء).

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل18% (R-squared) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والضابطة تفسر 18%من التباين في المتغير التابع. بالنسبة لقيمة *p*-value للملكية المؤسسية وفقًا للجدول رقم 2، كانت 0.02، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يؤكد قبول الفرضية محل الدراسة، والتي تنص على وجود علاقة بين الملكية المؤسسية والتهرب الضريبي. تشير النتائج إلى أنه مع زيادة الملكية المؤسسية، يزيد الميل نحو التهرب الضريبي. تم تأكيد هذه العلاقة المباشرة بمعامل موجب 0.05للملكية المؤسسية، مما يدل على تأثيرها الكبير على التهرب الضريبي.

الفرضية الثانية: يوضح الجدول رقم 3 نتائج اختبار الفرضية الثانية بناءً على نموذج البحث:

جدول 3: اختبار الفرضية الثانية

المتغير التابع: المسؤولية الاجتماعية		$CSR_{it} = â_0 + â_1 INST_{it} + â_2 SIZE_{it} + â_3 LEV_{it} + â_4 RoA_{it} + å_{it}$			
المتغير		المُعامل	الانحراف المعياري	إحصائية-T	p-value.
C	المعامل الثابت	1.70	0.64	2.67	0.01
INST	الملكية المؤسسية	0.20	0.00	2.33	0.00
SIZE	حجم الشركة	0.01-	0.10	0.09-	0.03
LEV	الرافعة المالية	1.04-	0.22	4.78-	0.00
ROA	عائد الأصول	1.24	0.37	3.32	0.00
إحصاءات النموذج					
R-squared	Adj. R-squared	إحصاء دوربين-واتسون (Durbin-Watson Statistic)		F	p-value.
0/21	0/20	1.85		18.05	0.000

المصدر:من عمل الباحث باعتماد البرنامج الاحصائي

أظهرت نتائج نموذج البحث أن النموذج ذو دلالة إحصائية بمستوى ثقة 95% تم الحصول على قيمة F تساوي 13.00، وقيمة *p*-value ذات دلالة إحصائية تساوي .0.000بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة إحصاء دوربين-واتسون 1.85، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات (الأخطاء).بلغت قيمة معامل التحديد المعدل20% (R-squared) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والضابطة تفسر 20%من التباين في المتغير التابع.بالنسبة لقيمة *p*-value للملكية المؤسسية وفقًا للجدول رقم 3، كانت 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة بين الملكية المؤسسية ومسؤولية الشركات الاجتماعية. أظهرت النتائج أن معامل الملكية المؤسسية كان موجبًا وقيمته 0.20، مما يشير إلى وجود علاقة مباشرة بين الملكية المؤسسية ومسؤولية الشركات الاجتماعية. بمعنى آخر، مع زيادة الملكية المؤسسية، يرتفع مستوى مسؤولية الشركات الاجتماعية.

الفرضية الثالثة :يوضح الجدول رقم 4 نتائج اختبار الفرضية الثالثة بناءً على نموذج البحث:

جدول 4: اختبار الفرضية الثالثة

المتغيّر التابع: التهرب الضريبي		$ETR_{it} = â_0 + â_1 INST_{it} + â_2 CSR_{it} + â_3 SIZE_{it} + â_4 LEV_{it} + â_5 RoA_{it} + å_{it}$			
المتغيّر		المُعامِل	الانحراف المعياري	إحصائية-T	p-value.
C	المعامل الثابت	0.16	0.07	2.41	0.02
INST	الملكية المؤسسية	0.35-	0.02	2.14-	0.01
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركة	0.20-	0.00	2.71-	0.02
SIZE	حجم الشركة	0.01-	0.01	2.28-	0.00
LEV	الرافعة المالية	0.01	0.02	0.36	0.72
ROA	عائد الأصول	0.18	0.03	6.41	0.00
إحصاءات النموذج					
R-squared	Adj. R-squared	إحصاء دوربين-واتسون (Durbin-Watson Statistic)		F	p-value.
0/16	0/15	1.74		10.65	0.000

المصدر:من عمل الباحث باعتماد البرنامج الاحصائي

أظهرت نتائج نموذج البحث أن النموذج ذو دلالة إحصائية بمستوى ثقة 95%. تم الحصول على قيمة F تساوي 10.65، وقيمة *p*-value ذات دلالة إحصائية تساوي .0.000بالإضافة إلى ذلك بلغت قيمة إحصاء دوربين-واتسون 1.74، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات (الأخطاء). بلغت قيمة معامل التحديد المعدل15%(R-squared) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والضابطة تفسر 15%من التباين في المتغير التابع.بالنسبة لقيمة *p*-value لمسؤولية الشركات الاجتماعية وفقًا للجدول رقم 4، كانت 0.02، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة بين مسؤولية الشركات الاجتماعية والتهرب الضريبي. كان معامل مسؤولية الشركات الاجتماعية سلبيًا، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين مسؤولية الشركات الاجتماعية والتهرب الضريبي، أي أنه مع زيادة مسؤولية الشركات الاجتماعية، ينخفض الميل نحو التهرب الضريبي.

ملخص اختبار الفرضيات الجدول 5: يوضح الجدول رقم 5 ملخص نتائج اختبار الفرضيات الثلاثة بناءً على نماذج البحث:

جدول 5: اختبار الفرضيات

الترتيب	شرح الفرضية	قيمة الدلالة	نتيجة الفرضية
1	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية) عدم الأمتثال الضريبي	.05	تأييد الفرضية وباتجاه مباشر
2	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية) ومسؤولية الشركات الاجتماعية.	.05	تأييد الفرضية وباتجاه مباشر
3	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية الشركات الاجتماعية و عدم الأمتثال الضريبي.	.05	تأييد الفرضية وباتجاه عكسي

المصدر:من عمل الباحث باعتماد البرنامج الاحصائي

المحور الرابع: الاستنتاجات و التوصيات

1.الاستنتاجات:

1-1-في الفرضية الأولى، تم فحص ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية) و عدم الامتثال الضريبي. تستند هذه الفرضية إلى أن العلاقة بين الملكية المؤسسية و عدم الأمتثال الضريبي للشركات هي قضية معقدة، وقد نفذت العديد من الدراسات في هذا التخصص. يرى بعض المنظرين أن الملكية المؤسسية يمكن أن تكون عاملًا مهمًا في تقليل عدم الأمتثال الضريبي. تشير الدراسات إلى أن وجود المساهمين المؤسسيين، الذين عادةً ما يسعون إلى تحقيق أرباح طويلة الأجل، يمكن أن يعمل كرادع للسلوكيات عدم الأمتثال الضريبي للشركات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أن وجود مجلس إدارة مستقل وحوكمة قوية في الشركات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تقليل عدم الأمتثال الضريبي. يمكن لمجلس الإدارة المستقل أن يمارس رقابة أكبر على القرارات المالية والضريبية ويضمن تنفيذها بشكل صحيح وقانوني (سونارتو وآخرون، 2021، ص. 87). بالمقارنة مع الدراسات الأخرى، أجرى أتشور وآخرون (2022)دراسة بعنوان "دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في عدم الأمتثال الضريبي مع مراعاة الملكية المؤسسية". أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية و عدم الأمتثال الضريبي.

2-1-في الفرضية الثانية، تم فحص ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية) ومسؤولية الشركات الاجتماعية. تستند هذه الفرضية إلى أن الملكية المؤسسية تشير إلى ملكية وتأثير المؤسسات مثل المساهمين الرئيسيين، المستثمرين من المؤسسات المالية، صناديق الاستثمار، وغيرها من الكيانات على الشركات. أما مسؤولية الشركات الاجتماعية فتعني التزام الشركات بالقيم، الاحتياجات، وتوقعات المجتمع والبيئة التي تعمل فيها.

في العلاقة بين الملكية المؤسسية ومسؤولية الشركات الاجتماعية، يمكن أن تلعب العديد من العوامل دورًا مؤثرًا. نوع الملكية في الشركة يمكن أن يكون له تأثير كبير على مسؤوليتها الاجتماعية.

3-1-في الفرضية الثالثة، تم فحص ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية الشركات الاجتماعية و عدم الأمتثال الضريبي. تُعرَّف خصائص حوكمة الشركات بأنها الأنظمة والأداءات التي تعتمدها الشركات لإدارة ومراقبة وتنفيذ سياساتها وقراراتها، وتشمل عوامل مثل الملكية، الرقابة، إدارة الاتصالات السياسات والإجراءات الداخلية للشركة، وغيرها. أما مسؤولية الشركات الاجتماعية فتشير إلى الأنشطة والتفاعلات التي تقوم بها الشركات لتحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية والمصالح الاجتماعية والبيئية والإنسانية. قد تشمل هذه المسؤوليات قضايا بيئية، اجتماعية، متعلقة بالموظفين، العملاء، الموردين والمجتمعات المحلية.

يمكن لخصائص حوكمة الشركات، مثل أساليب الإدارة، الرقابة، الاتصالات، وصنع القرار، أن تؤثر على مستوى ونوع مسؤوليات الشركات الاجتماعية. على سبيل المثال، الشركات التي تتمتع بنظام حوكمة قوي وشفاف قد تكون أكثر قدرة على تنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أفضل، مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والبيئية للمجتمع المحلي.

قد يكون لأداء المسؤوليات الاجتماعية تأثير مباشر أو غير مباشر على خصائص حوكمة الشركات. على سبيل المثال، قد يساعد الدافع نحو السلوك المسؤول والأخلاقي الشركات في تطوير أنظمة حوكمة أكثر فعالية وتعزيز المساءلة.

التوصيات: بناءً على فرضيات الدراسة

2-1-تحديد أهداف وقيم المسؤولية الاجتماعية : يجب على المديرين والمستثمرين تحديد أهداف وقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات بدقة. ينبغي أن توضح هذه الأهداف بشكل جلي كيف تعتزم الشركة مساعدة المجتمعات وكيف ستُنفذ مسؤولياتها في المجالات البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية.

2-2-تعيين مشرف على المسؤولية الاجتماعية : من المهم إنشاء منصب في مجلس الإدارة أو تشكيل مجموعة استشارية للمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساعد الشركات في مراقبة أدائها في هذا المجال.

3-3-رصد وتقييم الأداء : ينبغي على المديرين والمستثمرين مراقبة وتقييم أداء الشركات بانتظام لضمان تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، وإجراء الإصلاحات اللازمة عند الحاجة.

2-4-الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية : من الضروري على المديرين والمستثمرين التأكيد على أن التهرب الضريبي لا يتعارض مع المسؤولية الاجتماعية. بمعنى آخر، يجب ألا يؤدي تقليل الضرائب إلى مخالفات ضريبية، وأن تظل المسؤوليات الاجتماعية جزءًا أساسيًا من استراتيجية الأعمال.

2-5-الاهتمام بالتواصل مع أصحاب المصلحة: من المهم على المديرين والمستثمرين التواصل مع جميع أصحاب المصلحة في الشركة وأخذ آرائهم وتوقعاتهم بعين الاعتبار. هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تحقيق رضا العملاء، الخبراء الضريبيين، المجتمع المحلي، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

3ـتوصيات للأبحاث المستقبلية

3-2-إجراء أبحاث أكثر تنوعًا وشمولية : يُقترح إجراء دراسات أوسع وأكثر تنوعًا حول دور خصائص حوكمة الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية في اتخاذ القرارات الضريبية. يمكن لهذه الأبحاث أن تساعد في فهم أدق للعلاقات والعوامل المحددة في هذا المجال.

3-2-دراسات مقارنة : لتعميق الفهم، يُقترح إجراء دراسات مقارنة بين الشركات مع التركيز على دور البلدان والصناعات المحددة، لفحص تأثير مسؤوليات الشركات الاجتماعية على القرارات الضريبية.

3-3--تحليلات أكثر تعمقًا : يُوصى بإجراء تحليلات أكثر تفصيلًا حول دور وتأثير خصائص الحوكمة، الاجتماعية، والضريبية في علاقتها ببعضها البعض. يمكن لهذه التحليلات أن تعتمد على الأساليب الكمية والنوعية.

3-4-دراسة تأثير التغيرات السياسية والقانونية : يُقترح فحص تأثير التغيرات السياسية والقانونية على القرارات الضريبية ومسؤوليات الشركات الاجتماعية على مر الزمن.

مصادر البحث

Achour, Z. and Boukattaya, S. (2021), “The moderating effect of firm visibility on the corporate socialresponsibility-firm financial performance relationship: evidence from France”, Corporate Social Responsibility, IntechOpen.

Alkurdi, A. and Mardini, G.H. (2020), “The impact of ownership structure and the board of directors’ composition on tax avoidance strategies: empirical evidence from Jordan”, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 18 No. 4.Bacha, S., Ajina, A. and Saad, S.B. (2020), “CSR performance and the cost of debt: does audit quality matter?”, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 21 No. 1.

Bauer, T., Kourouxous, T. and Krenn, P. (2018), “Taxation and agency conflicts between firm ownersand managers: a review”, Business Research, Vol. 11 No. 1, pp. 33-76.

Beji, R., Yousfi, O., Loukil, N. and Omri, A. (2020), “Board diversity and corporate social responsibility:empirical evidence from France”, Journal of Business Ethics, pp. 1-23.

Chang, L., Li, W. and Lu, X. (2015), “Government engagement, environmental policy, and environmental performance: evidence from the most polluting Chinese listed firms”, Business Strategy and the Environment, Vol. 24 No. 1, pp. 1-19.

Chen, W.T., Zhou, G.S. and Zhu, X.K. (2019), “CEO tenure and corporate social responsibility performance”, Journal of Business Research, Vol. 95, pp. 292-302.

Dakhli, A. (2022), The impact of ownership structure on corporate tax avoidance with corporate social responsibility as mediating variable. Journal of Financial Crime, 29(3), 836-852.

Dharma, I.M.S. and Ardiana, P.A. (2016), “Pengaruh leverage, intensitas aset tetap, ukuran perusahaan,dan koneksi politik terhadap tax avoidance”, E-Jurnal Akuntansi, Vol. 15 No. 1, pp. 584-613.

Evana, E. (2019), “The effect of state ownership structure, investment decision, and fiscal tax loss compensation toward tax avoidance on manufacturing companies listed on IDX in 2015”, Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 8 No. 1, pp. 202-216.

Hasas Yeganeh, Y., Blue, G., & Rezaei, S. (2019). A Model for Impact of the Selected Dimensions of Corporate Social Responsibility on Avoidance and Tax Evasion. *Financial Accounting Research*, *11*(4), 111-130. [In Persian]

Hashemi., & Chavoshi, S. K. (2023). The Impact of Risk Tolerance, Capital Adequacy, Corporate Governance on the Performance of Tse's Banks. *Budget and Finance Strategic Research*, *4*(4), 93-116. [In Persian]

Khorramabadi, M., lashgarara, S., & pourgholamreza, N. (2022). Investigating the Role of Corporate Governance Quality on the Relationship between Social Responsibility of Companies and Tax Avoidance. *Budget and Finance Strategic Research*, *3*(1), 125-97. [In Persian]

Kirchler, E. , Maciejovsky, B. , & Schneider, F. (2023). Everyday representations of tax avoidance, tax evasion, and tax flight: Do legal differences matter? Journal of Economic Psychology, 24(4), 535-553.

Lev, B., 2019. Ending the accounting-for-intangibles status quo. European Accounting Review 28 (4), 713–736.

Moradi shahdadi, K., & Salman Zade, R. (2024). The Impact of Institutional Ownership on Tax Avoidance and Accounting Conservatism in Companies Listed in Tehran Stock Exchange. *Budget and Finance Strategic Research*, *5*(1), 131-151. [In Persian]

Muller, A. and Kolk, A. (2015), “Responsible tax as corporate social responsibility: the case of multinational enterprises and effective tax in India”, Business and Society, Vol. 54 No. 4, pp. 435-463

Rahimi, A., & Forughi, A. (2020). Investigating the Impact of Tax Avoidance on Investment Efficiency. *Journal of Accounting Knowledge*, *11*(2), 239-264. [In Persian]

Salhi, B., Riguen, R., Kachouri, M. and Jarboui, A. (2019), “The mediating role of corporate social responsibility on the relationship between governance and tax avoidance: UK common law versus French civil law”, Social Responsibility Journal, Vol. 16 No. 8.

Seyed Karim Ghaderzadeh, S. K., & Alavi, S. M. (2021). Tax Avoidance: Social Responsibility and the Moderator Role of Family Ownership. *Journal of Accounting Knowledge*, *12*(3), 111-128 . [In Persian]

Sunarto, S., Widjaja, B. and Oktaviani, R.M. (2021), “The effect of corporate governance on tax avoidance: the role of profitability as a mediating variable”, The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 8 No. 3, pp. 217-227.

Ying, T., Wright, B. and Huang, W. (2017), “Ownership structure and tax aggressiveness of Chineselisted companies”, International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 25 No. 3.

Zeng, T. (2019), “Relationship between corporate social responsibility and tax avoidance: internationalevidence”, Social Responsibility Journal, Vol. 15 No. 2.